حذرهم من زيادة أسعار المستلزمات المدرسية

التميمي: «تجار التجزئة» مافيا تتاجر بقوت المواطنين البسطاء واحتياجاتهم الضرورية

■ الجهات الرقابية باتت في سبات عميق وغفلة كبيرة عن محاسبة المتجاوزين

شن النائب عبدالله التميمي هجوماً على تجار التجزئة واصفاً إياهم بالمافيا التي تتاجر بقوت المواطنين البسطاء واحتياجاتهم الضرورية ، حيث يستغلون المواسم لرفع الاسعار بشكل جنوني دون وازع أنساني أو دیني أو قانوني يردعهم. وقال مع بدء الموسم الدراسي أستغل هؤلاء التجار المناسبة ليرفعوا أسعار المستلزمات المدرسية بشكل بات يشكل هاجسا اضافيا يثقل كاهل المواطنين بجانب التزاماتهم المعيشية فهل من المعقول أن تتكلف ميزانية الاسرة الكويتية مبلغ يصل 300 دينار لطفلين أوثلاثة في المراحل الاولى من الدراسة.

وتساءل التميمي أين دور الجهات الرقابية للدولة ممثلة بوزارة التجارة التي يبدوا انها باتت في سبات عميق ،وغفلة كبيرة عن محاسبة هؤلاء التجار الجشعين ،مطالبا بسرعة تحرك قطاع الرقابة التجارية بشكل فوري لمخالفتهم بل واحالت من يتم ضبط تجاوزات جسيمة عليهم للنيابة العامه فلايعقل أن يترك الحبل على القارب لهم ، لافتا الى زيادة الاسعار يجب أن تقدم بكتاب للوزارة قبل أن يتم الشروع بها لكل صنف على حدا لا أن تترك لاصحاب الانفس الضعيفة ، مشددا إننا سئمنا من أسطوانتهم المشروخة بان الزيادة تاتي من المصدر فاي مصدر يبالغ في أسعار المستلزمات المدرسية وجلها تاتي من الصين بأسعار لاتكاد تذكر. وحذر التميمي بجانب التجارة وزارة التربية ممثلة بالادارات المدرسية بعدم المبالغة بطلباتهم التي تهدد الامن الاسري لذوي الطلبة فلايعقل أن يصرف الطلبة على طلبات ليست من مسؤوليتهم بل هي من مسؤولية تلك الادارات التي تملك نثريات تقوم بالصرف منها على اعداد وتاهيل الفصول الدراسية للتلاميذ ، مختتما تصريحة بالقول أن لنا عيونا تراقب الوضع فعليكم القيام بواجبكم تجاه حماية الاسر الكويتية وليس الاضرار بها.

عبدالله التميمي

■ لنا عيون تراقب الوضع... فعليكم القيام بواجبكم تجاه حماية الأسر الكويتية وليس الإضرار بها

الصانع يقترح إزالة الجواخير و الإسطبلات ونقلها إلى المناطق الحدودية

قدم النائب يعقوب عبدالمحسن الصانع اقترحا حول إزالة الجواخير و الإسطبلات و القسائم الصناعية الكائنة بمناطق كبد ، الهجن ، صبحان ، العارضية ، الشويخ مع التعويض المناسب لهم ، على ان يتم نقلها إلى منطقة السالمي والمناطق الحدودية مع العراق و المملكة العربية السعودية «فيما يلي نصه»

إن من أهم أولويات تحسين مستوى المعيشة سواء من حيث الدخل أو الرفاهية هو تنوّع مصادر الإيرادات ، ولا يكون هذا التنوّع إلا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في آن واحد.

ولعل أهم ما يشغل بال أي مواطن كويتي ، أمران – الغذاء الجيد الصحي – والمسكن الملائم.

وإذ أنعم الله علينا بوجود مساحات شاسعة من الأراضي الغير مُستغلة ، لا سيما بالمناطق الحدودية والتي يمكن استخدامها واستغلالها لخدمة أغراض التنمية والحفاظ أيضا على الأمن القومي على الحدود.

حيث أن إنشاء مشروعات زراعية وأخرى صناعية مرتبطة بها في هذه المناطق ، وما يتبع ذلك من إقامة مساكن تكفي لمواجهة هذا التوسع العمراني الزراعي الصناعي سوف يؤثر بشكل أكثر إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة.

يعقوب الصانع

الهاشم تسأل العبدالله عن تخصيص أراضٍ لبعض النواب

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بشأن المزارع والجواخير واراضي و أملاك الدولة

فيما يلي نصه: تقوم الدولة بتخصيص أراضي ومساحات تستغل لكي تخدم الأمن الغذائي وتشجيع المواطنين المتخصصين في تنمية الانتاج الزراعي و الحيواني بعيدا عن الاستغلال السياسي كما يفترض أن يكون ذلك. وحيث أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية السابق قد قال في تاريخ 2012/5/24 وبعد اعلان استقالته من على منصة الاستجواب الذي قدم له آنذاك، قال مخاطبا الجمهور الذي كان يهتف فرحا برحيله : «ديروا بالكم على الكويت من نواب المزارع والجواخير».

1. من هم «نواب المزارع والجواخير» الذين قصدهم معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية السابق مصطفى الشمالي.

2. أسماء أي من النواب والوزراء الحاليين والسابقين ممن حصلوا على مزارع او شاليهات او جواخير او اسطبلات ، مع تزويدي كذلك بالمستندات التي تثبت كيفية حصولهم عليها مع صور عقودهم او عقود اقربائهم من الدرجة الاولى من ادارة املاك الدولة وذلك عن الفترة من 2006 و حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

صفاء الهاشم

الغانم هنأ نظيريه في شيلي بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم برقيتي تهنئة الى رئيس مجلس النواب في جمهورية شيلي إدموندو الوشانس أورينديا ورئيس مجلس الشيوخ جورج بيزارو سوتو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

من ناحية أخرى، يقوم الغانم ووفد من أعضاء مجلس الامة بتفقد الاعمال الجارية والإطلاع على سير العمل بمشروع مدينة صباح السالم الجامعية اليوم في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحا في موقع مدينة صباح السالم الجامعية.

مرزوق الغانم

عاشور: لا يجوز إعطاء الصيدلاني أكثر من ترخيص واحد لفتح صيدلية

قال النائب صالح عاشور انه في عام 1996 صدر قانون يحمل رقم 28 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية، مبينا انه بالنظر للمادة 2 من القانون الذي يخص الصيدليات ومستودعات الأدوية والمكاتب العلمية من المفترض أن تعدل المادة ويتم شطب كلمة «الشركة» واستبدالها بكلمة «المستشفى الخاص» وأن لا يتم إعطاء الصيدلاني أكثر من رخصة وذلك لأن الشركات غير معنية بالمادة 2 من القانون ولا يجوز لها إصدار ترخيص وكان المقصود بالمادة المستشفيات الخاصة ولكن بالخطأ تم ذكر اسم الشركة وهذا امر قد يفتح المجال للشركات باستغلال هذا الخطا كثغرة بالقانون ويتم المطالبة بالترخيص. واشار عاشور إلى أن منح الصيدلاني الواحد أكثر من ترخيص يأتي بالسلبية على مهنة الصيدلة ويساهم في تشبع السوق وهبوط العائد المادي بشكل كبير وزيادة الرخص دون دراسة إستراتيجية مسبقة لمدى حاجة السوق ، وقد يخسر الصيادلة الأفراد أصحاب المشاريع الصغيرة وأصحاب الدخل المتوسط واحتكار الشركات الكبيرة وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لتراخيص الصيدلة. وأضاف أنه لا تبديل لقانون الصيادلة لفتح الشركات بل تعديل لبيان المقصود بالشركة يعني المستشفى الخاصة وهذه المادة بالذات لكي تعود الأمور إلى نصابها الصحيح وأن يأخذ كل ذي حق حقه وأن لا يتم بخس حق الصيادلة الكويتية في ظل جشع التجار المستمر في كل النواحي ، مستطردا: لابد من إلزام الجمعيات التعاونية بالتعاقد مع الصيدلي الكويتي حتى يسمح لهم بفتح صيدلية بالجمعية التعاونية و ذلك دعما لهذه المهنة، ولا نرضى بأي تجاوز على هذه المهنة ولابد من إحترام رغبة الجمعية الصيدلانية الكويتية.

احتلت المرتبة الأولى في سلم أولويات المواطن وفقا للاستطلاعات

نواب: الأزمة الإسكانية تشكل تهديدا مباشرا للأسرة الكويتية

■ الحويلة: المتنفعون يؤثرون على اتخاذ قرار حل المشكلة مما يزيدها تفاقما يوما بعد آخر

■ الهدية: الحكومة قادرة على إنهاء القضية في حال وجود جدية مع توافر الأراضي والأموال والتشريعات

■ عبدالصمد: مبادرة وزير الدفاع جيدة لإطلاق سراح الأراضي والتعجيل ببناء المدن الحدودية

■ العدساني: تحرير أراضي الدولة وعدم احتكارها سيسهم في انخفاض أسعار القسائم

محمد الحويلة

محمد الهدية

عدنان عبدالصمد

رياض العدساني

كتب مصطفى كامل و«كونا»

اكد عدد من اعضاء مجلس الامة اهمية القضية الاسكانية التي احتلت المرتبة الاولى في سلم اولويات المواطن الكويتي وفقا لاستطلاع الرأي الذي اجراه مجلس الامة مشددين على انها ستحظى باهتمام وعناية كبيرين من قبل النواب في محاولة لايجاد حلول عملية تسرع في تقليل فترة انتظار المواطن للحصول على السكن.

وقال النواب في تصريحات صحافية أمس، انهم لن يتوانوا عن تقديم اقتراحات بقوانين او تعديلات على القانون الحالي للرعاية السكنية تلزم به الحكومة على توفير وتحرير اراضي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وتشكيل لجنة اسكانية برلمانية في بداية دور الانعقاد المقبل لمجلس الامة واشراك القطاع الخاص في حل المشكلة الاسكانية من خلال استصلاح الاراضي وبناء وحدات سكنية للمواطنين باسعار معقولة.

واكد النائب د. محمد الحويلة ان استمرار الازمة الاسكانية بات يشكل تهديدا مباشرا للأسرة الكويتية ، خاصة متوسطي الدخل الذين يدفعون نصف راتبهم الشهري علي الايجار فضلا عن الارتفاع الرهيب في اسعار الشقق السكنية.

وأضاف الحويلة إن السكن حق مقرر للأفراد وفق الدستور ووفق قوانين الرعاية السكنية، بتوفير ذلك الحق السكني للمواطن ، في حين أن الدور التنفيذي للحكومة في توفير هذا الحق غير مطبق على ارض الواقع في ظل وجود في المئة 95 من اراضي الدولة غير مستغلة و في المئة 5 منها مستغل ، فضلا عن توفر جميع الامكانات التي يتطلبها حل الازمة.

واستطرد الحويلة قائلا : لكن للاسف يبدو ان المتنفعين من استمرار هذه الازمة يؤثرون علي اتخاذ قرار الحل والا فلماذا تستمر بل تتفاقم يوما بعد اخر، مشيرا الي أن هناك محاولات لقلب الحقائق وإقحام وزارات الدولة ذات العلاقة بالقضية ، ويتحججون بالدورة المستندية ، والحل بسيط وهو يتمثل في تشكيل لجنة ثلاثية تحت إشراف مجلس الوزراء ، تشترك فيها الجهات ذات العلاقة ، إذا كان الأمر كما يقولون مجرد روتين ودورة مستندية وما شابه.

وقال: نرى الحجة الاخرى وهي عن تقديم اقتراحات بقوانين او تعديلات على القانون الحالي للرعاية السكنية تلزم به الحكومة على توفير وتحرير اراضي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وتشكيل لجنة اسكانية برلمانية في بداية دور الانعقاد المقبل لمجلس الامة واشراك القطاع الخاص في حل المشكلة الاسكانية من خلال استصلاح الاراضي وبناء وحدات سكنية للمواطنين باسعار معقولة.

واكد النائب د. محمد الحويلة ان استمرار الازمة الاسكانية بات يشكل تهديدا مباشرا للأسرة الكويتية ، خاصة متوسطي الدخل الذين يدفعون نصف راتبهم الشهري علي الايجار فضلا عن الارتفاع الرهيب في اسعار الشقق السكنية.

واكد النائب صالح عاشور انه في عام 1996 صدر قانون يحمل رقم 28 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية، مبينا انه بالنظر للمادة 2 من القانون الذي يخص الصيدليات ومستودعات الأدوية والمكاتب العلمية من المفترض أن تعدل المادة ويتم شطب كلمة «الشركة» واستبدالها بكلمة «المستشفى الخاص» وأن لا يتم إعطاء الصيدلاني أكثر من رخصة وذلك لأن الشركات غير معنية بالمادة 2 من القانون ولا يجوز لها إصدار ترخيص وكان المقصود بالمادة المستشفيات الخاصة ولكن بالخطأ تم ذكر اسم الشركة وهذا امر قد يفتح المجال للشركات باستغلال هذا الخطا كثغرة بالقانون ويتم المطالبة بالترخيص. واشار عاشور إلى أن منح الصيدلاني الواحد أكثر من ترخيص يأتي بالسلبية على مهنة الصيدلة ويساهم في تشبع السوق وهبوط العائد المادي بشكل كبير وزيادة الرخص دون دراسة إستراتيجية مسبقة لمدى حاجة السوق ، وقد يخسر الصيادلة الأفراد أصحاب المشاريع الصغيرة وأصحاب الدخل المتوسط واحتكار الشركات الكبيرة وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لتراخيص الصيدلة. وأضاف أنه لا تبديل لقانون الصيادلة لفتح الشركات بل تعديل لبيان المقصود بالشركة يعني المستشفى الخاصة وهذه المادة بالذات لكي تعود الأمور إلى نصابها الصحيح وأن يأخذ كل ذي حق حقه وأن لا يتم بخس حق الصيادلة الكويتية في ظل جشع التجار المستمر في كل النواحي ، مستطردا: لابد من إلزام الجمعيات التعاونية بالتعاقد مع الصيدلي الكويتي حتى يسمح لهم بفتح صيدلية بالجمعية التعاونية و ذلك دعما لهذه المهنة، ولا نرضى بأي تجاوز على هذه المهنة ولابد من إحترام رغبة الجمعية الصيدلانية الكويتية.

النصف والشايع يقترحان تخصيص نسبة من أراضي الدولة لأغراض الرعاية السكنية

تقدم كل من النائب فيصل فهد الشايع وراكان يوسف النصف بإقتراح بقانون حول تخصيص نسبة من الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية «فيما يلي نصه»:

بعد الاطلاع على الدستورو القانون رقم «47» لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم «27» لسنة 1995 في شان إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، وعلى القانون رقم «5» لسنة 2005 في شان بلدية الكويت، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى : تخصص نسبة «5 في المئة » من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة في تاريخ العمل بهذا القانون لأغراض الرعاية السكنية ويصدر مجلس الوزراء خلال ستة من تاريخ العمل بهذا القانون القرارات التنفيذية اللازمة لتحرير تلك الأراضي من أي تخصيص لأي جهة كانت ، وتوضع خالية من أي عوائق مادية أو إدارية تحت تصرف المؤسسة العامة للرعاية السكنية لاستغلالها في تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية كالآتي: لقد ظهر من نتائج استطلاع أولويات المواطن الكويتي الذي أجرته الأمانة العامة لمجلس الأمة «2013» أن حل القضية الإسكانية كان من أولويات جميع دوائر الكويت. وبلغ حجم عينة هذا الاستطلاع «10551» ، وروعي فيها توزيع الشرائح والأعمار والمستويات التعليمية تمثيلاً نسبياً قدر المستطاع بحسب تمثيلهم في إجمالي السكان. وهي نتيجة كان يتوقعها كل مواطن وكل باحث في موضوع الإسكان وكل معنى بها سواء في جانب السلطة التشريعية او التنفيذية ، في ضوء المعاناة المستمرة التي يعيشها المواطن ، وانتظاره سنوات طوال قبل أن يحل عليه الدور في الحصول على الرعاية السكنية ، قسيمة أو بيتاً أو قرضاً. ولم تجد في ذلك التشريعات المتتالية التي حاولت التصدي لهذه القضية منذ أن صدر قانون الرعاية السكنية رقم «47» لسنة 1993 حتى صدور القانون رقم «31» لسنة 2003 الذي جعل من أغراض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقديم القروض للوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية ، كما نص على أن تقتطع سنوياً نسبة لا تجاوز «25 في المئة» من الأرباح الصافية للصندوق تحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وكان من العوائق الأساسية لتنفيذ مشروعات الرعاية السكنية عدم توفير الأراضي اللازمة لهذه المشروعات ، ذلك لأن الكثير منها مخصص إما لوزارة الدفاع أو للمؤسسة العامة للبترول، أو لجهات أخرى. وهو تخصيص لا يكون قائماً في الكثير من الحالات على أسباب جدية.

أو حالة الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة بكثير من الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.